خطاب المارديّ وآراؤه النحوية

دكتور

عمر أحمد محمد شحات

مدرس اللغويات

في

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بالقاهرة

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمـــة

الحمـد لله رب العالمين ، والصـلاة والسلام على المبـعوث رحـمة للعاملين سـيدنا مـحمد الذي خـصَّه ربُّه بالقرآن الكـريم ، المنزل بلسان عربي مبين ، والمعجزة الخالدة إلى يوم الدين .

وبعد،،

فقد دأب البـاحثون على العمل في مـجال خدمة اللغـة حيث إنها الأداة التي يُهم من خلالها الدين الحنيف ، ولم تتوقف الحركة العلمية ما دامت السـمـاوات والأرض ، وعندمـا فكرت فـي كتـابـة بحث علمي تذكرت أسلافنا الذين أفنوا حياتهم في خدمة اللغة والدين لأتعلم منهم كيفية البحث ومعالجته وكـان هذا دافعًا لاختياري موضوع يتعلق بعالم من علماء القرن الخامس الهجري شـهد له العلماء بالإمامة والإبداع في مـجال النحـو ألا وهو خطاب ين يوسف الماردي ، وتنـاولت كتـابًا من أجلّ كتبه وهو كتاب « الترشيح » الذي التفّ حوله العلماء حيث نقلوا الكثير من نصوصه وآراء الشـيخ ومناظراته ومناقشاته ، وضمَّنت بحثي هذا التعـريف بالشيخ وذكر ت آراءه النحـوية التي انفرد بها ، وعـقدت مناظرات بـينه وبين بعض النـحـاة أمـثـال دُريود ، وغـيـره من الذين تعـارضت آراؤهم مع آراء خطاب ، وبـينت أن الشـيخ كـان يدلي برأيه مبرهنًا على صحته بإسلوب سـهل مقنع بعيدًا عن التعصب والتكلف ،

وبهذا أكون قـد وقفت على عالم نحوي شهد له المؤرخـون بالتفوق في هذا المضمار .

وأني إذ أقدم هذا العمل أعلم علم اليقين أنه جـهد متواضع ، فإن كنت قد وفقت فيه فهذا فضلٌ من الله ومِنَّة ، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني بشرٌ يصيب ويخطئ ، والله حسب وهو نعم الوكيل ،،

عمر أحمد محمد شحات
مدرس اللغويات
في
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالقاهرة
جامعة الأزهر

خطّاب المادريّ وآراؤه النحوية

التعريف بخطّاب المادريّ :

خطاب الماردي علم من أعلام العربية في النصف الأول من القرن الخامس الهجري ، وشهد سقوط الخلافة الأموية في الأندلس على أثر إنهيار الدولة العامرية سنة ٣٩٩هـ وانقسام بلاد الأندلس إلى دول متعددة تقوم في كل منها دولة أو مملكة تزعم لنفسها الاستقلال ، ولا تربطها بجاراتها أية رابطة ، إلا المنافسة والحرب الأهلية مما جعلهم يطلقون على هذا العصر عصر الطوائف .

نسبه - مولده - وفاته - شيوخه :

هو خطّاب بن يوسف بن هلال الماردي ، من أهل قرطبة ، وسكن بطليموس ، يكنى أبا بكر[١] .

وذكر بعضهم نسبه « المالكي »[٢] ويرجع ذلك إلى مذهبه الفقهي ، كما يرجع إلى شيخ ابن الفخار القرطبي الحافظ حيث كان مالكيًا .

وزاد بعضهم في نسبه « الأنباري » ولا أرى له وجهًا ولم أجد أحدًا من القدامى ذكره ، ولعله وهم يرجع إلى أن خطابًا صنف

---

(١) انظر في ترجمته : التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ١/ ٢٩١ وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني ١١٢ والبلغة للفيروزابادي ٧٧ وبغية الدعاة للسيوطي ١/ ٥٥٣ ، و معجم المؤلفين ٤/ ١٠٣ ، كشف الظنون ١/ ٥٠٧ ، وهدية العارفين ١/ ٣٤٧.

(٢) هدية العارفين ١/ ٣٤٧.

مختصر الزاهر لابن الأنباري ، فالتبس ذلك على بعضهم ، فأدخل «الأنباري » في نسبه .

و« الماردي » نسبه إلى « ماردة » ، قال أبو حيان [1]:« أبو بكر خطاب بن يوسف هلال الماردي ، أندلسي من ماردة .

وقال ياقوت : « ماردة » كورة واسعة من نواحي الأندلس من أعمال قرطبة إحدى القواعد التي تخيرتها الملوك للسكنى من القياصرة والروم ، وهى مدينة رائقة كثيرة الرخام عالية البنيان فيها آثار قديمة حسنة تقصد للفرجة والتعجب ، وكانت « ماردة » إحدى المدن الهامة في مملكة بطليوس التي عاش بها خطاب في عصر دول الطوائف [2].

وقد وقع تحيف كثير في لفظة « الماردي » في عدد من المصنفات : ففي فهرسة ابن خير الإشبيلي ذكر في مواضع « الماردىّ» وفي مواضع أخرى « الماوردي »[3] وفي إشارة التعيين والبلغة ذكر « المازرىّ»[4] .

وفي توضيح المقاصد للمراديّ ورد « الماورديّ » [5].

وفي التصريح للشيخ خالد الأزهري ورد « خطاب الماردىّ»[6] وأخرى « خطاب الماوردي»[7] وثالثة : « خطاب المرادي» [8].

(١) تذكرة النحاة ٢٧٨. (٢) دول الطوائف ٨٠ .
(٣) فهرست ما رواه عن شيوخه ٣١٩- ٤٨٠- ٤٨٣ -٤٨٤- ٥٠٩ -٥٢٤-٥٢٧.
(٤) إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٧٧.
(٥) توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٣٤٥.
(٦) التصريح ٢/ ٣٣٦. (٧) التصريح ٢/ ٢٨٩. (٨) التصريح ٢/ ٢٨٩.

وذكره صاحب ضياء السالك باسم « خطاب الماوردي »[1] تبعًا لما ورد في التصريح ، وفي إيضاح المكنون ، وهدية العارفين ذكر «المادري»[2].

أما محقق كتاب « ارتشاف الضرب » ففي قسم الفهارس ذكر « خطابًا» مرتين باسم « المارزي » مع أسماء المصنفين ، ولعله من أخطاء الطباعة ؛ لأن الاسم ورد صحيحًا مرات كثيرة في أصل الارتشاف باسم « خطاب المارديّ» [3].

وفي الأشباه والنظائر للسيوطي ورد « خطاب المارديني » وعلق المحقق على هذا بقوله : « في النسخ الثلاث « المارِيني » وفي «ط» فقط « المارديني » ولعل الصواب : « المارِدي»[4].

وفي شرح أبيات « مغني اللبيب » للبغدادي ورد « خطاب بن يوسف المادري » ، ويبدو أن المحققين اختارا ذلك اعتمادًا على كتاب «إيضاح المكنون» الذي أشار إليه في الحاشية .

وفي رأيي أن هذه التحيفات من أخطاء النساخ والذي ساعد على هذا قرب كتابة حرف « الراء » من « الدال» في الشكل والوضع حيث إن الاسم ورد في معظم كتب التراجم التي تناولته صحيحًا بدون تحريف .

---

(١) ضياء السالك للنجار ١/ ٢٩٠.

(٢) إيضاح المكنون ١/ ٢٨١ ، وهدية العارفين ١/ ٣٤٧.

(٣) انظر : الارتشاف ١/ ٢٨٦ ، ١/ ٤٤٢- ٢/ ١٤٤، ٢/ ١٩٧١ ، ٣/ ٢٩, ٢٧.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي - تحقيق د عبد العال سالم ١/ ٢٤٧.

نشأته ومنزلته :

ولد خطاب في « قرطبة » ونشأ بها وسكن بطليوس ، كان متقدمًا في علوم اللسان واقفًا على كتب الأشعار والأخبار متحققًا بالنحو ، يؤخذ عنه ويرغب فيه ، وقعد لإقراء ذلك . هذا ما قاله عنه[1] : ابن الآبار المتوفي سنة ٦٥٩هـ .

وقال عنه ابن عبد الملك المراكشي (المنوفى سنة ٧٠٣ هـ) :

« كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق ، روى عن عبد الله بن الفخار ، وأبي عمر أحمد بن الوليد ، وهلال ابن عريب ، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر ، وتصدر لإقرار العربية طويلاً وصنف فيها [2].

مصنافته :

ترك خطاب مصنفات كثيرة ، ذكرها ابن خير الإشبيلي في كتابه:

« فهرسة ما رواه عن شيوخه » . ثم قال : « وكل ذلك من تأليف الشيخ الأستاذ أبي بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي النحوي - رحمه الله - حدثني بذلك كله الشيخ الحاج أبو حفص عمر بن عياد بن أيوب بن عبد الله اليحصبي - رحمه الله- عن أبي حفص عمر بن

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ، تحقيق أحمد دقاق وزميليه ٥/ ٢١٦.
(٢) التكملة لكتاب الصلة ١/ ٢٩١ .
(٣) بغية الوعاة ١/ ٥٥٣.

خطاب بن يوسف عن أبيه مؤلفها - رحمه الله - .

وحدثين بهـا أيضا الشيخ أبو بكر مجـمد بن أحمد بن مـحرز عن أبيه - رحـمه الله - عن أبـي حفص عمـر بن خطاب المذكور عـن أبيه خطاب بن يوسف - رحمـه الله - وهذه هى مصنفـاته التي كذرها ابن خبر وما أضفته إليها مما وجدته عند غيره ، رتبتها فيما يلي :

١- الترشيح في النحـو ، وهو أشهر كتبـه ، وقد وصلتنا منه نقول كثيرة سوف أعرض لها بالتفصيل فيما بعد .

٢- أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها [١].

٣- إعراب مسألة « الحسن الوجه » بعللها وتصريف وجوهها[٢].

٤- الترجمة[٣] .

٥- التمحيص [٤].

٦- الدلائل في النحو [٥].

٧- الدلالة [٦].

---

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩، ٤٦٩.
(٢) المرجع السابق .
(٣) فهرسة ما رواه شيوخه ٤٨٠ , ٣١٩، التذكرة لأبي حيان ٢٩٢.
(٤) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٤٨٠، ٣١٩.
(٥) المرجع السابق ، والتذكرة لأبي حيان ٢٩٢.
(٦) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣١٩.

٨- الفصول في النحو[١] .

٩- شرح مسألة الذي[٢] .

١٠- المشعر[٣] .

١١- اختصار الزاهر لابن الأنباري[٤].

١٢- شعر فيما يذكر ويؤنث[٥] .

وفاته:

تشير أكثر المصادر[٦] التي ذكرت ترجمة خطَّاب الماردي أنه توفى سنة ٤٦١هـ ، في آخر أيام المظفر بن الأفطس صاحب بطليموس .

---

(١) السابق ٥٠٩، ٣١٩.
(٢) السابق ٥٢٤، ٣١٩.
(٣) السابق ٥٢٧، ٣١٩.
(٤) السابق ٤٩٤ التكملة لكتاب الصلة ١/ ٢٩١ إشارة التعيين ١١٢ البلغة ٧٧ ، بغية الوعاة ١/ ٥٥٣.
(٥) التكملة لكتاب الصلة ١/ ٢٩١ . إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٧٧ .
(٦) الأعلام ٦/ ٢٢٨ ، والتاريخ الأندلسي ٣٣٣.

أشهر مصنفات المرادي الترشيح في النحو

الترشيح في النحو أشهر مصنفات خطاب ، وقد ذكره معظم الذين ترجموا له،كما وصلتنا نقول كثيرة منه تمثل آراء خطاب النحوية. قال السيوطي في ترجمته : « خطاب : وهو صاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرًا »[١] .

ووصف بعضهم كتاب الترشيح في النحو بأنه كبير[٢] .

وقد لخص أبو حيان السفر الأو من كتاب الترشيح في كتابه تذكرة النحاة ، بدأه بقوله [٣]: « أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال المارديِ ، أندلسي منه ماردة ، له تصانيف في النحو ، منها : كتاب الترشيح ، عارض به كتاب دريود في شرحه لكتاب الكسائي .

وبلغ ما لخصه أبو حيان نحو خمس وعرين صحيفة ، ثم قال [٤]: «انتهى ما لخص من السفر الأول من كتاب الترشيح» .

وقد ذكر[٥] البغدادي نصوصًا من كتاب « الترشيح » منقول عن كتاب التذكرة لأبي حيان وليست في الجزء المطبوع منه ، ولعلها في الأجزاء المفقودة من كتاب التذكرة .

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٥٣.
(٢) إشارة التعيين ١١٢، البلغة ٧٧.
(٣) تذكرة النحاة ٢٧٨.
(٤) السابق ٣٠٣ .
(٥) خزانة الأدب ٦/ ٢٥١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢١٦.

توثيق اسم الكتاب « الترشيح » :

ذكرت معظم كتب التراجم ، وكتب النحو أن كتاب خطاب اسمه « الترشيح» بالراء . ولكن ورد في مصدرين أن اسمه « التوشيح » وذلك في « فهرسة ما رواه عن شيوخه » [1] لابن خير ، وفي كشف [2] الظنون لحاجي خليفة .

والتحقيق أن كتاب خطاب هو « الترشيح » ؛ لأنه ورد بهذا اللفظ في معظم كتب التراجم التي ذكرت ترجمة خطاب ، وكذلك في كتب النحو ، فأما « التوشيح » فذلك تحريف ساعد عليه قرب رسم الواو من الراء ، ومما يؤيد ذلك ما جاء في التصريح للشيخ خالد عند قول ابن هشام في إحدى المسائل : « .. خلافًا لصاحب « الترشيح » .. قال الشيخ خالد « بالراء » وهو خطاب المارديِ » [3].

وقد ورد بلفظ « الترشيح » في المصادر التالية : إشارة التعيين ، البلغة ، وبغية الوعاة ، وفي إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، وهدية العارفين ، وفي معجم المؤلفين ، وكذلك في « ارتشاف الضرب في نحو ثلاثين موضعًا ، وفي « أوضح [4] المسالك لابن هشام» وفي التصريح على التوضيح [5] ، وفي حاشية [6] يس على التصريح ،

---

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ، لابن خير ٣١٩، ٤٨٤.
(٢) كشف الظنون ١/ ٥٠٧.
(٣) التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٣.
(٤) أوضح المسالك ١/ ٣٤٦.
(٥) التصريح ١/ ٢٢٣، ٢/ ٣٣٦.
(٦) حاشية يس على التصريح ٢/ ٣٣٦.

وفي الأشموني وحاشية الصبان[1] ، وفي الأشباه[2] والنظائر للسيوطي، وفي خزانة [3]الأدب للبغدادي ، وفي شرح أبيات [4]مغني اللبيب : للبغدادي .

وقد اضطرب محقق كتاب « همع الهوامع » للسيوطي في ضبط اسم الكتاب فجاء في الجزء الأول منه : « قال خطاب في الترشيح .. » وعلق عليه في الحاشية بقوله : « في نسخة أ التوشيح بالواو تحريف » .

وجاء في الجزء الثاني منه :

« خطاب بن يوسف الماردي ، صاحب « التوشيح » وتعلَّق عليه في الحاشية بقوله : في البغية والأشموني « الترشيح » بالراء تحريف ، صوابه من النسخ الثالث وكشف الظنون .

وهكذا اضطرب المحقق وحكم على الترشيح بزنه تحريف ، والتوشيح كذلك وجاء في الجزء الخامس من الهمع أيضًا : خطاب في الترشيح [5].

وبعد هذه النصوص المتقدمة :

لا يسعني إلا أن أجزم بأن الكتاب هو : « الترشيح » ولا يمكن أن

---

(١) شرح الأشموني وحاشية الصبان .
(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٩٦ .
(٣) خزانة الأدب ٦/ ٢٥١.
(٤) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/ ٨١٩ .
(٥) همع الهوامع ٥/ ٤٤.

يكون شيئًا آخر .

وكتاب كشف الظنون على الرغم من غزارة مادته ، لا يمكن الاطمئنان إلى كل ما ورد فيه ، فقد وقعت فيه أوهام كثيرة بحاجة إلى توقف ونظر .

بين الترشيح لخطاب ، والترشيح لابن الطراوة :

عرفنا - فيما سبق - أن من بين مصنفات وأبرزها « الترشيح » وهذا الكتاب عارض به خطاب ترشيح ابن الطراوة « المتوفى ٥٢٨هـ» وهو كتاب في النحو صغير ، وصفه ابن عبد الملك ، المراكشي فقال :

« وله مجموع في النحو مختصر ، سماه « الترشيح » يكون على قدر النصف من جمل الزجاجي »[١] .

ويقول عنه الدكتور / عياد البشيتي : « إنه مقدمة صغيرة في النحو..»[٢] .

ثم يقول : « وهذا الكتاب مما لم أجد له ذكرًا في الكتب النحوية التي اطلعت عليها ، ولا أعلم عنه شيئا » .

ثم يصحح الدكتور عياد وهمًا وقع في كشف الظنون يتعلق بوصف كتاب الترشيح لابن الطراوة[٣] . حيث جاء في « كشف

---

(١) الذيل والتكملة ٤/ ٨٠ .

(٩٢ ابن الطراوة النحوي ١٠٤ .

(٣) المرج السابق .

الظنون» : وهو مختصر من المقدمات على كتاب سيبويه » فيبين الدكتور عياد أن هذا المقصود به ترشيح ابن الطراوة والذي أوقع هذا الوهم قول السيوطي عن ابن الطراوة : « وألف الترشيح وهو مختصر المقدمات على كتاب سيبويه » وهذا كتاب آخر لابن الطراوة غير الترشيح » .

وهذا ملحظ جيد من الدكتور عياد ، لم أجد أحداً نبه عليه .

وعلى الرغم من هذه الفروق بين كتاب الترشيح لخطاب وكتاب الترشيح لابن الطراوة فقد وقع لبس في عنوان كتاب خطاب من جهة ، ووقع خلط بينه وبين كتاب الترشيح لابن الطراوة عند بعض الباحثين من جهة أخرى .

فالدكتور محمد البنا وهو يتحدث عن مصنفات ابن الطراوة يذكر منها كتاب « الترشيح» ويقول : « وهو مفقود .. ولم يحل عليه ابن الطراوة في الإفصاح » ثم يقول الدكتور البنا:

« و إن من يقرأ الارتشاف لابن حيان يرى اسم « الترشيح » يتردد كثيراً ، وقد يظن أن هذا هو الكتاب الذي نحن بسبيله ، وقد وقعنا في هذا الظن فترة ، ثم تبين لنا أنه التوشيح ، بالواو لا بالراء ، وأن صاحبه هو : أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي »[1] .

وهكذا يوفق الدكتور البنا إلى معرفة صاحب الكتاب وهو

---

(١) أبو الحسين بن الطراوة ص ٥٠ د/ محمد إبراهيم البنا .

خطاب ولكنه يلتبس عليه ضبط اسم الكتاب ، فلا يقنعه أن يتردد كثيراً باسم ما ذكره صاحب كشف الظنون الذي لا يخلو من أوهما كثيرة .

والدكتور عياد البثيتي في رسالته عن ابن الطراوة ، يرجح أيضا أن مصنفن الكتاب المذكور هو خطاب ، ولكنه يرى أن عنوانه محرف عن التوشيح » وهو يذكر أنه رجع إلى شرح كتاب سيبويه للصفار فوجده يذكر « الترشيح » مرتين ، ثم يقول الدكتور عياد : « فالمتبادر إلى الذهن، هو أن هذا كتاب ابن الطراوة ولكن التاجح أن هذا المنقول منه هو كتاب « الوشيح » لخطاب الماردي ، وقد نقل عنه أبو حيان كثيراً في التذييل والتكميل ، وفي ارتشاف الضرب ، وفي التذكرة ، كما نقل عنه السيوطي في الهمع ، وفي الأشباه والنظائر ويصيبه التحريف في كثير من المصادر فيكتب بالراء ، فيشتبه بكتاب ابن الطراوة ... »[1].

ولا أدري لماذا يجعل الدكتور عياد وجود التحريف في المصادر الكثيرة التي تكتبه بالراء ، ولا يجعل التحريف في المصادر القليلة التي كتبته بالواو ، وما الذي يمنع أن يكون « الترشيح » لكل من خطاب وابن الطراوة!!

وفي شرح أبيات مغني اللبيب ورد كتاب الترشيح مرتين ، جاء في المرة الأولى :« وذكر صاحب الترشيح ..»[2] فعلق المحققان عليه في الحاشية بقولهما : « الترشيح في النحو لسليمان بن محمد بن الطرواة

(١) ابن الطراوة النحوي ص ١٠٥ د/ عياد البثيتي .
(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١١٩ .

الملالقي المتوفى سنة ٥٢٨ هـ ، وهو مختصر من المقدمات على كتاب سيبويه ... » وأحالا على كشف الظنون [١].

وجاء في المرة الثانية : « ... نقله أبو حيان في تذكرته من كتاب الترشيح لخطاب ... »[٢].

فعلق المحققان عليه في الحاشية بقولهما : « الترشيح في النحو للأديب أبي بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي القرطبي النحو .. » وأحالا على إيضاح المكنون [٣].

وهكذا اضطرب المحققان في تحديد صاحب الترشيح ، فنسباه مرة إلى ابن الطراوة ، وأخرى إلى خطاب .

وفي خزانة الأدب للبغدادي ذكر كتاب « الترشيح » مرة واحدة منسوبًا إلى خطاب بنص صريح ، إذ قال البغدادي عن بيت من الشعر :

« .. وكذا رواه خطاب بن يوسف في كتاب الترشيح »[٤].

ولم يعلق عليه المحقق في الحاشية ، ولكنه في القسم الخاص بالفهارس ، في فهرس الكتب والمصادر قال : « الترشيح لخطاب بن يوسف نقلاً عن تذكرة أبي حيان » [٥].

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٩٩ .
(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢١٦.
(٣) إيضاح المكنون ١/ ٢٨١.
(٤) خزانة الأدب ، بتحقيق هارون ٦/ ٢٥١.
(٥) خزانة الأدب ١٣/ ٣٠.

وليت المحقق اكتفى بذلك ، ولكنه علق عليه في الحاشية فقال : «في كشف الظنون » :

« الترشيح في النحو لسليمان بن محمد بن الطراوة المالقي المتوفى سنة ٥٢٨هـ ، وهو مختصر من القدمات على كتاب سيبويه . فهذا كتاب آخر وصواب تسمية كتاب خطاب هو التوشيح - بالواو - كما في كشف الظنون » [١].

وكذا فهرست[٢] ابن خير الأشبيلي ذكر أنه بالواو لا بالراء .

وقال صاحب الكشف المتوفى تقريبا سنة ٤٥٠هـ كذا ذكر صاحب البغية وجاء فيها اسم الكتاب بالراء محرفًا » .

وفي كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان تردد ذكر كتاب « الترشيح »

مرات كثيرة ، وكثر النقل عن هذا الكتاب ، وقد صرح المصنف بنسبة الكتاب إلى خطاب ، فقال : « وقال خطاب الماردي في كتاب الترشيح .. » [٣].

أمَّا المحقق فقد ظهر اضطرابه عندما نسبه إلى ابن الطراوة ، وأحيانًا بنسبه إلى خطاب ، وأحيانًا أخرى يقع في حيرة فيذكر ابن الطراوة وخطابًا معًا ، ومن ذلك تعليقه في الحاشية .

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٤٥ - وابن الطراوة سليمان بن محمد بن الطراوة المالقي المتوفى ٥٢٨هـ.

(٢) فهرست ابن خير الأشبيلي ٣١٩.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٧ ، ٢٩٧.

« كتاب الترشيح في النحو لسليمان بن محمد بن الطراوة المالقي المتوفى سنة ٥٢٨هـ كما في كشف الظنون[١] .

ولكن في البغية[٢] : إن كتاب الترشيح لخطاب الماردي القرطبي .. وينقل عنه أبو حيان كثيراً » .

وفي قسم الفهارس ، في فهرس الكتب - ذكر المحقق «الترشيح» في النحو لابن الطراوة وأحال عليه في عدد من الصفحات[٣] ، ثم ذكر الترشيح لخطاب وأحال عليه في عدد من الصفحات . علمًا بأن النقول كلها عنه كلها عن الترشيح لخطاب .

وهكذا كان كتاب « كشف الظنون من أهم أسباب الوهم والاضطراب في ظبط عنوان كتاب « الترشيح » وفي نسبته إلى صاحبه خطاب الماردي .

بين خطاب ودُرَيْد :[٤]

عرفنا - فيما سبق - أن خطابًا صنف « الترشيح » في النحو ويُعد من أكبر مصنفاته وكثيراً ما عارض به كتاب « دُرَيْد » في شرحه لكتاب الكسائي .

---

(١) كشف الظنون ١/ ٣٩٩ ، والبغية ١/ ٥٣٣ .

(٢) البغية ١/ ٥٣٣.

(٣) إرتشاف الضرب قسم الفهارس ٣/ ٦٨٤.

(٤) دُرَيْد : تصغير « دُرَيْد » وهو : عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي النحوي ، توفى سنة ٣٢٥ هـ انظر : بغية الوعاة ٢/ ٤٤، ٤٥ ، وانظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٣٢٣ ، بغية الملتمس للضبي ٣٤٤ .

ودُرَيْود : اسمه عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي النحوي ، الملقب بدرود ، وربما صغر فقيل «دُرَيْود» معروف بالنحو والأدب ، شرح كتاب الكسائي ، توفى سنة ٣٢٥هـ.

وقيل اسمه محمد بن أصبغ وله شرح على نحو الكسائي في ستة أجزاء سمع عليه[١] .

ويبدو لي أن دريودا تابعًا للكسائي ، أو الكوفيين في آرائه النحوية، ومن ذلك في قولهم : « نعم رجلاً زيدٌ » .

ذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أن في « نِعْمَ » ضميرًا مستكنًا هو فاعلها ، و« رجلا» تمييز لذلك الضمير .

وذهب الكسائي والفراء : أنه لا ضمير ، والفاعل بنعم هو « زيد»، والمنصوب عند الكسائي حال ، وتبعه دُرَيْود[٢] .

ومن ذلك أيضا أنه يشترط فيما يجمع جمع المذكر السالم أن يكون خاليًا من تاء تأنيث ، لا يكون عوضًا ، نحو « طلحة » ، خلافًا للكوفيين ، وتبعهم دُرَيْود ، فإنهم يجيزون جمعه بحذف التاء ، فيقولون: « طلحون»[٣] .

ويقوم خطاب بتعقب دريود في عدد من المسائل ، فيغلطه ، ويرد

---

(١) إشارة التعيين ٢٩٩ ، والبلغة ٢١١.
(٢) الارتشاف ٣/ ٢٠ ، همع الهوامع ٥/ ٣٣.
(٣) ارشاف الضرب ١/ ٢٦٦ .

عليه ، من ذلك في أسلوب « لاسيما » قال [1] خطاب :

« وقد قال دُرَيْد في كتابه : « إن في قولك س لاسيما » لغتين : التقيل والتخفيف ، فمن خفف خفض بها ، مَنْ ثقل : رفع - وهو غلط منه ؛ لأنها اسم مضاف في كلا الحالين ؛ وإنما علة الخفض زيادة « ما » و علة الرفع كون « ما » بمعنى « الذي» .

وقد صرح الأخفش في كتابه بإجازة الرفع والخفض في التقيل والتخفيف ، دون تفضيل ، وهو الذي لا يجوز غيرهع في القياس .

إنابة الظرف عن الفاعل :

وفي مسألة إنابة الظرف عن الفاعل ، يقول [2] خطاب :

« وأما الأيام المعروفة بأعيانها ، كيوم السبت ، ويوم الأحد . والأزمنة المحدودة كالشتاء والصيف والربع ، وأوقات الليل والنهار مثل : بكرة وعشية .. فإنك تقيمها مقام الفاعل . وكان دريود لا يري ذلك ويقول : « كل وقت محدود يحسن فيه « ائتني » فانصبه أبدًا ، كقولك : (سير به يوم الجمعة) وبكرة ، وعذوبة ، وعشية ، بالنصب لا غير ، لأنك تقول : « ائتني يوم الجمعة » . وهذا غلط منه ، لأنك تقول : ائتني شهر رمضان ، وأيام التشريق ، ثم تقيم ذلك مقام الفاعل ، فتقول : سير عليه شهر رمضان ، وأيام التشريق. وهذا ملا اختلاف فيه لأنه

---

(١) تذكرة النحاة ص ٢٩٨.

(٢) تذكرة النحاة ٢٩١ ، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٢.

موقوف محدود محصور العدد .

وقد أجاز سيبويه - رحمه الله - :

سير عليه بكرةٌ ، وغزوةٌ ، ويومُ الجمعة ، ويومُ السبت ، بالرفع على أن تقيمها مقام الفاعل ..

وقد يذكر خطاب رأي سيبويه ويضعف رأي دريود ، كما جاء في الاستثناء حيث [1] قال : « وأما قوله - عز وجل - ﴿ ويغفر الذنوب إلا الله ﴾[2] .

بالرفع فهو على البدل من « مَنْ » ، أو من الضمير الفاعل في «يغفر » العائد عليها ، وجاز هذا ؛ لأن في الكلام معنى نفي ، وتقديره:

« لا يغفر أحد الذنوب إلا اله » . قال دُرَيْود ، ومثل ذلك :

﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾[3] على « البدل » وهذا عند سيبويه ، ومَنْ وافقه رفع على « النعت» ؛ لأن « إلا» مع ما بعدها قد تكون نعتًا للنكرات ، وللأجناس غير المعهودة ، كما تكون « غير » ... والبدل ليس يقوى كقوته في معنى « ما ومن » في الاستفهام ..

وقد يكون خطاب معتدلاً في رده على دُرَيْود ، فيكتفي بمخالفته ،

---

(١) تذكرة النحاة ٢٩٦- ٢٩٧ .
(٢) سورة آل عمران آية ١٣٥ .
(٣) سورة الأنبياء آية ٢٢.

ومن ذلك في باب الوقف ، قال [1] خطاب في الترشيح :

« هاء السكت ساكنة أبدًا ، وزعم دُرَيْود أنها زيدت للسكت ، ولتكون عوضًا من الألف الذاهبة .. »

ثم يعقب على ذلك بقوله : « ولا أرى قوله ؛ لأن العوض يكون لازمًا ، وهاء السكت ليست لازمة إلا في كل فعل يعود إلى حرف واحد ، نحو : قِهْ ، عِهْ - انتهى .

ومن ذلك أيضا : جواب « لو »

حيث إن المقرر إنه إذا كان ماضيًا مثبتًا فالأكثر أن يجئ باللام ، وقد يجئ بغيرها ، نحو قوله تعالى : ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ ﴾[2] وجواب « لولا» ما من مقرون باللام نحو قوله تعالى : ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم ﴾ وحذف اللام ضرورة، وقيل : « قليل » وقال صاحب الترشيح : حذف اللام مع « لولا » جائز، وأكثر ما تأتي في الشعر . وسوى دريود بين حزف اللام وإثباتها في « لو » و« لولا» انتهى .

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٥.

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٥.

مذهب خطاب النحوي

خطاب المارديّ كما قال عنه ابن الأبار : كان متقدمًا في علوم اللسان ، واقفًا على كتب الأشعار والأخبار ، متحققا بالنحو [1].

وقال عنه ابن عبد الملك المراكشي : كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان [2].

والباحث المدقق في آرائه النحوية ، من خلال ما نقل عنه من كتاب « الترشيح » يجد صدق هذه المقولات ، بل يجد نفسه أمام عالم متبحر في النحو واللغة ، شديد الثقة بنفسه ، مع التواضع ، والتقدير للعلماء الآخرين ، والقدرة على الموازنة ، والترجيح ، والاختيار . ولو قدر لنا أن نطلع على مصنفاته لاتضحت لنا جوانب أكثر إشراقًا وعمقًا، ويمكن أن نحدد اتجاهه النحوي من خلال الجوانب التالية ك

الحقيقة أن خطابًا لم يصرح بمذهبه في النحو و لكنه كان كثير الاستدلال بآراء النحاة البصريين ، مما يدل على تقديره لهم ، وميله إلى مذهبهم ، ولعله صنف كتاب « الترشيح » في الرد على دُرَيْد انتصارًا لمذهب البصريين ، ولكنه لم يكن متعصبًا لهم ، بل نلمح دائما شخصيته المتفردة ، وقدرته على اختيار الرأي الراجح لديه ، وهذه سمة عامة للنحو الأندلسي .

---

(١) التكملة لكتاب الصلة ١/ ٢٩١.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٥٥٣.

ومن الأمثلة على ميله إلى البصريين ، ما جاء في أسلوب : « لا حبذا » من نحو قولك : « حبذا زيدٌ راكبًا » .

قال[1] أبو حيان : « اختلف النحاة في هذا المنصوب بعد « حبذا » فذهب الأخفش ، والفارسي ، والربعي ، وخطاب ، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير ، سواء أكان جامدًا ، أم مشتقًا .

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين نصبه علي التمييز .

وكان خطاب كثيراً ما يذكر علي سبيل الإعجاب والتقدير ، من ذلك ما ذكر في حركة الحرف المضعف المجزوم ، نحو : لم يرد ، ولم يعضّ ، ولم يفرّ . قال[1]: « ومن العرب من يكسر هذا كله ، ومنهم من يحركه بحركة ما قبله ، فيقول : لم يُردُّ ، ولم يعضَّ ، ولم يفرِّ ، فإن اتصلت بهذا المضاعف هاء الإضمار للمونث فتحت في كل اللغات : لم يعضهَّا ، ولم يفرِّها ، ولم يردَّها ، وإن اتصلت به هاء الإضمار لمذكر ضَمَمْت في كل لغة فقلت : لم يردُّهُ ، ولم يعضُّه ، ولم يفرُّه . وهذا قول سيبويه وجلة النحويين .

وقال فيما ينوب عن الفاعل من الظرف ، وهو يدر على دُرَيْد : «وقد أجاز سيبويه - رحمه الله - سير على بكرةٌ ، وغدوةٌ ، ويومُ الجمعةَ»[3].

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٣٠ .
(٢) تذكرة النحاة ٢٨٨.
(٣) تذكرة النحاة ٢٩١.

ويبدو وعيه بآراء سيبويه في الرد على من ينسب رأيًا لسيبويه وليس له ، ومن ذلك أنه لا يجيز تقديم خبر ليس عليها ، قال[1]: «تقول: ليس عالمًا زيدٌ ، ولو قلت : عالمًا زيدٌ ، لم يجز ؛ لأن « ليس » لا تتصرف لما فيها من معنى الجحد ، وقد أجاز تقديم خبرها ابن النحاس، ونسبه إلى سيبويه ، وليس يصح عنه » .

وذكر[2] خطَّاب أن أبا إسحاق الزجاج يجيز : لولاك ولولاه ، على مذهب سيبويه .

موقفه من أدلة الاحتجاج :

يبدو لنا من النصوص الواردة منه آراد خطاب أنه اعتمد بدليلين رئيسيين من أدلة الاحتجاج ، وهما القرآن الكريم ، وكلام العرب شعرًا ونثرًا ، ولم يقع تحت بصري احتجاج له بالحديث النبوي .

وقد صرح خطاب بموقفه هذا عندما تعرض لحذف الخبر بعد «لولا» نحون : « لولا زيدٌ لقمت » قال تقديره : بالحضرة ، أو بهذا المكان ، وقال قوم : يجوز إظهار الخبر . وليس ما ذكروه بجيد ؛ لأن ذلك لم يأت في قرآن ، ولا شعر فصيح ، وهذا الخبر عند جلّة النحويين من المضمر الذي لا يجوز إظهاره[3] .

ويظهر اهتمامه أيضًا بكلام العرب في قول أبي حيّان : « وزعم

---

(١) تذكرة النحاة ٢٨٧ .
(٢) تذكرة النحاة ٢٨٥.
(٣) تذكرة النحاة ٢٨٤ .

أبو العباس وخطاب المردي أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب ، لا نثرها ولا نظمها ، وقال خطاب : « وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر ، فلم أجده ، فطالبت غيري فلم يعرفه »[1].

موقف خطاب من بعض القراءات :

لقد وقف خطاب موقفًا عجيبًا في رفض بعض القراءات القرآنية الثابتة ؛ لأنها خالفت القياس النحوي الذي يراه ، فقد صرح خطاب برفض الاحتجاج بقراءة لحمزة ، فقال : « ورأيت ابن الأنباري يجيز أن تقول : لم يخشى ، ولم يسعى ، بإثبات الألف ، واحتج بقراءة حمزة «لا تخفْ دركًا ولا تخشى »[2] بإثبات الألف وهذا لا يجوز عندنا»[3].

ولكن العكبري يرى لهذه القراءة وجوهًا سائغة ، فيقول : « ولا تخشى » على قراءة الجزم ، هو حال ، أي : وأنت لا تخشى .. وقيل : الألف في تقدير الجزم شبهت بالحروف الصحاح . وقيل : نشأت - يعني الألف - لإشباع الفتحة ليتوافق رؤوس الآي »[4].

ولم يكتفِ خطاب بهذا بل اتهم حمزة بالجهل بالعربية ، ويجعل ذلك مبررًا لرد قراءته ، فيقول خطاب : « .. أن إسكان لام الأمر مع (ثمَّ) يكون في ضرورة الشعر ، ولا يجوز في الكلام ، قال : « وإن كان

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٥- ٦٢٦ .
(٢) سورة طه آية ٧٧.
(٣) رتشاف الضرب ١/ ٤٢٣.
(٤) التبيان ٨٩٩ .

حمزة قد قرأ (ثمَّ لْيَقْذعْ) بسكون اللام ؛لأنه - يعني حمزة لم يكن له علم بالعربية »[1].

قال السيوطي : وهو مردود . قال أبوحيان : ما قرئ به في السبعة لا يرد ، ولا يوصف بضعف ، ولا بقلة » [2].

بل نجد خطأبًا يستدل بالقراءة الشاذة عندما توافق قاعدة نحوية من ذلك رفع الفاعل بفعل محذوف بعد المفعول الذي لم يسمّ فاعله ، نحو : ضُرب زيدٌ عمروٌ . قال : « وعلى ذلك قراءة بعضهم : « وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم» [3] أي : زينه شركاؤهم »[4].

وهذه القراءة شاذة ذكرها ابن جني ف يالمحتسب ، ونسبها إلى أبي عبد الرحمن السلمي ، قال أبو الفتح : « يحتمل رفع (شركاء) تأويلين : أحدهما وهو الوجه أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر دلَّ لعيه قوله « زُيِّن » كأنه لما قال : « زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم » قيل: مَنْ زيَّنه لهم ؟ فقيل : زيَّنه شركاؤهم ، فارتفع الشركاء بفعل مضمر دلَّ عليه « زُيِّن » [5].

وقد يذكر القراءة الشادة على وجه الإنكار ومن ذلك قوله : «

---

(١) الارزتشاف ٢/ ٥٤١، التذكرة ٢٨٨.
(٢) همع الهوامع ٤/ ٣٠٨.
(٣) سورة الأنعام آية ١٣٧.
(٤) التذكرة ٢٩٠.
(٥) المحتسب ١/ ٢٢٩، انظر : التبيان ١/ ٥٤١.

حكى أبو حاتم السجستاني عن هارون القارئ أن الأعمش قرأ : ﴿ وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾ »[1] فنصب الصلاة ، ورفع المكاء والتصدية ، وهذا من شواذ القراءات » [2].

قال السمين [3]: « وخطأ الفارسي هذه القراءة وقال لا يجوز أن يخبر عن النكرة بالمعرفة إلا في ضرورة .. وقد حاول ابن جين توجيه هذه القراءة ، ودفع القبح أو اللحن عنها [4].

موقفه من القياس والسماع :

لقد اعتنى النحاة بالقياس في بناء قواعدهم النحوية وقد اهتم خطاب المارديّ بذلك مما جعله يوجه عليه الآراء والمذاهب النحوية فمثلاً في باب أفعال المقاربة في نحو قولك : عسى أن يقوم زيد ، قال[5] أبو بكر خطاب : « أن يقوم» فاعل بـ « عسى » ، هذا قول النحويين وقد كان عندي قياسًا أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله ،كما تقول : يريد أن يضربك زيدٌ ، المعنى : يريد زيدٌ أن يضربك . وجاز أن يتوسط مفعول عسي ، كما توسط خبر (ليس) في قولنا : (ليس قائما زيدٌ) وهذا قول حسن في القياس ، غير أنه رأى ما رأيناه ، ولم يقل به أحد غيرُنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل . انتهى .

---

(١) سورة الأنفال آية ٣٥.
(٢) تذكرة النحاة ٢٨٧.
(٣) الدر المصون ٥/ ٦٠٢.
(٤) المحتسب ١/ ٢٧٩.
(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٣.

فهنا يتبع خطاب القياس ويرى رأيًا يوصفه بأنه حسن وهذا صحيح غير أنه مخالف لما اجتمعت عليه كلمة العلماء فتنازل عنه وقال: « .. واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل »[1].

وكذلك في باب (المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) قال[2] خطاب المارديَّ في الترشيح : « .. وكان قياسها ، يعني اختير وانقيد ، أن يجري مجرى قيل وبيع في الإشمام ، وفي قلب الياد واوًا ، كما قيل (بوع وكول الطعام) ولكني لم أره قولاً لأحد .

أقول : يبدو أن خطابًا هو صاحب هذا الرأي ، ثم تبعه فيه ابن مالك وجماعة من النحاة ، وقد ثبت ذلك من خلال قول صاحب[3] التصريح : « وادعى ابن عذرة ، وطائفة من متأخرى المغاربة امتناعها في (افتعل) (كاختار) ، وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور، ولا انقود .

والمشهور الأول ، وهو قول ابن عصفور والأمدي وابن مالك .

قال ابن مالك في الألفية :

وما لفا باع ملا العين تلى في اختار وانقاد وشبه ينجلي

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٣.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٧- ١٩٨.
(٣) التصريح على التوضيح ١/ ٢٩٥.

كما أن خطابًا اهتم أيضا بالسماع ، ويرى أن بعض مسائل النحو تؤخذ سماعًا ، ولا تنقاس ، من ذلك ما جاء في باب (جمع المؤنث السالم) ، قال [1]في الترشيح : « .. ومن قال الاثنان لليوم فجلع الرفع والنصب والخفض في النون جمعه (الاثنانات) ، كما تقول : (رمضانات ، وشعبانات) ، وأجاز ابن قتيبة : الأثانين كما تقول : الدهاقين .

وتكسير هذا على (فعاليل) لا ينقاس ، وإنما هو يؤخذ سماعًا عند العرب ، و إلاّ فهو مجموع علي السلامة . انتهى .

وكذلك في دخول (ما) على (إن وأخواتها) فيبقى بعضها عاملاً يقول[2] خطاب : « وبعض العرب يقول : (ليتما زيدًا ،منطلقٌ) ولا يجوز هذا في غير (ليت) . وقد أجاز بعض النحويين النصب بهذه الحروف قياسًا على « ليتما » ، فتقول : (.. لكنَّما زيدًا مقبلٌ) ، و(ولعلما عمرًا خارجٌ) ، (وإنما أخاك ذاهبٌ) وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي ، وأبي بكر بن السّراج . والقول الأول مذهب الأخفش ، وهو أقوى : لأنه المسموع من العرب الذي لا يُعرف غيره .

وقد يلجأ خطاب إلى الوقوف عند ظاهر النص المسموع عن العرب إذا خالف القاعدة التي يراها ومن ذلك قوله في الترشيح : «ومن العرب مَنْ يثبت الألف الألف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجر،

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٣.
(٢) تذكرة النحاة ٢٨١.

فيقول (عمَّا تسأل ؟) ، و(فيما ترغب؟) ، وذلك قليل وقبيح ، فإن كانت بمعنى (الذي) أثبت الألف . وحكى أبو زيد .

ويستعمل خطاب أحكامًا نحوية في السماع ، مثل: قليل ، وقبيح، وشاذ ولا يطرد . وقد يلجأ إلى الوقوف عند ظاهر النص المسموع عن العرب إذا خالف القاعدة التي يراها ، ومن ذلك قوله في الترشيح ومن العربمن يثبت الألف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجر ، فيقول : عمَّا تسأل ؟ وفيما ترغب ؟ وذلك قليل وقبيح .

فإن كانت بمعنى الذي أثبت الألف ، وحكى أبو زيد أن من العرب مَنْ يقول : سَلْ عمَّ شئت ، كأنهم حذفوا لكثرة الاستعمال . وهذا شاذ عندي ، ولا يطرد يحفظ كما وقع ، ولا يصف من لفظه غير ما سمع ، ولو قلت : سَلْ عمَّ تشاء ، لم يجز ؛ لأن ذلك إنما مع (شئت). انتهى .

كما أن خطابًا ذكر أن الظروف تؤخذ سماعًا ولا تنقاس ، حكما أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه [٢].

ومن الشاذ عند خطاب وزن (فُعَلَى) من أوزان ألف التأنيث المقصورة ، فقد عدَّ ابن مالك وزن (فُعَلى) من الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة ، نحون : (أُرَبَى) للداهية ، و(أُدَقَى) و(شُعَبَى)

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٥٤٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢١٧.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٧.

لموضعين . فاعترض عليه ابن هشام بأن جعل هذا الوزن في الأوزان المشهورة مشكل [1]. وعلق على هذا الشيخ خالد قائلاً : « لأنها من الأوزان النادرة ، بل قال خطاب المارديّ : إنها شاذة [2].

آراؤه النحوية :

تعد مصنفات أبي حيَّان الأندلسي المصادر الأساسية لعدد من نحاة الأندلس ؛ إذ إنه لو أغفلهم لضاع كثير من التراث النحوي الأندلسي ، ومن هؤلاء النحاة الأندلسيين خطاب الماردي ، الذي عاش في القرن الخامس الهجري ، ومع ذلك لم أجد أحدًا ذكر له رأيًا قبل أبي حيان ، الذي نقل إلينا في مصنفاته الكثير من آراء مخطاب النحوية، كما أنه لخص لنا في تذكرته السّفر الأول من كتاب الترشيح لخطاب .

وقد ذكر بعض خطاب عدد من النحاة الذين جاءوا بعد أبي حيان، كالمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والشيخ خالد الأهري ، والأشموني ، والسيوطي ، وعبد القاهر ، البغدادي . ونستعرض بعض هذه الآراء من خلال ما جاء عن خطاب الماردي :

تحت عنو ان : (من مواضع قلب الياء همزة) .

تقلب الواو ، والياء ، والألف همزة إذا وقعت إحداها بعد ألف مفاعل جمعًا ، وكانت مدة زائدة في الواحد ، نحو : عجوز : عجائز ،

---

(١) أوضح المسالك ٤/ ٢٨٨.
(٢) التصريح ٢/ ٢٨٩.

وصحيفة : صحائف ، ورسالة : رسائل .

فلو كانت المدة عينًا لم تهمز ، نحو : معاون ، ومعايش ، ومثاوب جمع : معونة ، و معيشة ، ومثوبة .

وشذ الهمز في (معائش) و(منائر) و(مصائب) .

أما مسائل جمع (مسيل) فذهب الزبيدي إلى أن الميم أصليه فهمزها قياس .

وذهب الأعلم وغيره إلى أن (مسيلاً) مَفْعِل ، من سال ، فالهمز في جمعه شاذ[1] ، قال خطاب في الترشيح[2] : « مسيل الماء جمعه (مسايل) بلا همزة : لأنه مد سال يسيل ، قال زهير :

فقال شياهٌ راتعاتٌ بقفرةٍ ∴ بمُستأسِد القُرْيَانِ حُو مَسايلُهْ[3]

وإن شئت همزت تجعل الميم أصلية ؛ لأن الجمع (مُسُل) .

وحكى[4] يعقوب في (مسيل) الماء أن جمعه (أمسلَة) ، و(مُسُل) و(مُسْلاَن) ، (مسائل) ، قال : ويقال للمسيل (مَسَل)[5] .

---

(١) أوضح المسالك ٤/ ٣٧٤، ارتشاف الضرب ١/ ١٢٨، منجد الطالبين للشيخ عمارة ٣٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ١٢٨.

(٣) المستأسد : ما صال من النبت وقوى . القريان : مجاري الماء . حوّ : خضر.

(٤) هو : يعقوب بن السكيت المتوفى سنة ٢٤٦هـ صاحب إصلاح المنطق .

(٥) إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٧١.

وقوله يدل على أن الميم أصل ، كأنه من مَسَل يمسلُ . انتهى .

وقال الجوهري [1]: ومسيل الماء : موضع سيله ، والجمع مسايل .

ويجمع أيضا على (مُسُلٍ) و(أمْسله) ، مُسلان) على غير قياس؛ لأن (مسيلاً) إنما هو (مَفْعِل) ، و(مَفْعِل) لا يجمع على ذلك ، لكنهم شبهوه بـ (فعيل) ، كما قالوا : رغيف ورُغُف وأرغفة ، ورغفان.

ويقال للمسيل أيضًا : (مَسَل) بالتحريك .

تثنية المركب

من شروط التثنية : عدم التركيب ، فلا يثنى المركّب ، ولا يجمع ، نحو : (تأبط شرًا) .

وأمَّا تركيب المزج كبعلبك ، وسيبويه ، فالأكثر على منعه لعدم السماع .

وقال خطاب في الترشيح[2] : « فإن ثنيت على مَنْ جعل الإعراب في الآخر ، قلت : معدي كربان ، ومعدي كربين ، وحضرموتان ، وحضر موتين ، وحضري موت ، وقال في المختوم بـ (ويه) تلحقه العلامة بلا حذف ، نحو : سيبويهان ، وسيبويهون .

---

(١) الصحاح مادة (سيل) .
(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٣ ، وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

النسب إلى محذوف اللام

كما نعلم أن النسب والتصغير يرادان الأشياء إلى أصولها ، كما في التثنية ، أو الإضافة ، أو الجمع بالألف والتاء ، فمثلا ، تقول عند النسب إلى (أب) أبوي و(أخ) أخويّ ، (وسنة) سنوي ، أو (سنهي)؛ لأن لامها ترد بالجمع بالألف والتاء ، ولامها هاء في لغة أهل الحجاز ، وواو عند غيرهم .

وإذا لم يثبت ردّ اللام في موضع من هذه المواضع ، فأنت في النسب مخير بين الردّ ، والترك ، نحو عذ ، ويد ، تقول : عذيّ أو عذوي ، يي ، أو يدوي ، وفي (شفة) تقول : شفيّ ، أو (شفهيّ)[1] ، قال أبو حيان[2] : ولم يكذر أبو البقاء العكبري في (شفة) إلا الرد ، فتقول : شفهي . وذكر خطاب المارديّ فيها الوجهين .

قال ابن هشام بعد قوله (شفيّ ، أو شفهيّ)[3] ، قاله الجوهري ، وغيره ، وقول ابن الخباز « وإنه لم يسمع إلا شفهي بالتردّ » لا يدفع ما قلناه ، إن سلمناه ، فإن المسألة قياسية لا سماعية .

ومن قال إن لامها واو ، فإنه يقول إذا ردّ : شفويّ .

والصواب ما قدمناه ، بدليل : شافهت ، والشفاه .

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٦ ، شرح المفصل ٢١٦ ، والتصريح ٢/ ٣٣٤.
(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٦.
(٣) أوضح المسالك ٤/ ٣٣٨.

في النسب إلى الكلمة الدالة على جماعة

ينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد، بكونها اسم جمع له مفرد من لفظه أو لا ، كصَحْبي ، ورَكْبيّ ، والثاني: : كقوميّ ، ورهطيّ .

ولا يرد إلا مفرده في اللفظ ، فلا يقال : صاحبيّ ، وراكبيّ ، ولا إلى مفرده في المعنى ، فلا يقال : رَجُليّ ؛ لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد ، أو بكونها اسم جنس كشجري ، لا يقال يحتمل أن يكون منسوبًا إلى مفرده ، وهو شجرة ، وحذفت التاء كما في(مَكي) ؛ لأنا نقول ليس الأمر كذلك وإنما هو منسوب إلى الجماعة ، بدليل قولهم في النسب إلى الشعير : شعيريّ بإثبات الياء بعد العين .

ولو كان منسوبًا إلى العيرة لقيل : شَعَريّ بحذف الياء المثناة تحت ؛ لأن شعيرة : فعيلة ، وقياس (فعيلة) فَعليّ ، كفرضيّ في فريضة ، قاله خطاب الماورديّ في الترشيح [1].

(١) التصريح ٢/ ٣٣٦.

ما لا ينصرف للوصفية الأصلية ووزن الفعل

قال ابن مالك :

فـــالأدهمُ الـقـــيـــدُ لـكونـه وضع

في الأصـل وصـــفًـــا انصـــرافُـــه مُـنع

قال المرادي[1] :

أدهم للقيد ، وأسـود للحية ، وأرقم لحيـة فيها نقط كـالرقم ، فهذه أوصاف في الأصل غلبت عليـها الاسمية ، وهى غير متصـرفة نظرًا إلى أصلها ، وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها .. قال سيبويه[2]: « وأما أدهم إذا عنيت القـيـد ، والأسود إذا عنيت به الحـيـة ، والأرقم إذا عنيت الحيّة ، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، لم تختلف في ذلك العرب.

وفي التـرشيح[3]: قـولهم للقـيـد (أدهم) ، وللحـيَّـة (أسـود ، وأرقم)، الأقيس ألا تصرف ؛ لأنها صفات عند ابن النحاس .

وقوله هذا يؤدي إلى ترك الصرف لغة فيها .

وسـيـبويه يـزعم أن العرب لـم تختـلف في ترك صـرفهـا ؛ لأنهـا صفات. انتهى .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٢٥.
(٢) الكتاب ٣/ ٢٠١.
(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٠، ٤٣١.

دخول اللام في خبر (إنَّ)

قال ابن مالك :

وبعد ذات الكسر تصحبُ الخبرُ

لامُ ابتداء نحو : إني لوَزَرْ

ولا يلي ذي اللام ما قد نُفيا

ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كـ إنَّ ذا

لقد سما على العدا واستحْوذا

قال ابن هشام[1] :

تدخلَ لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط :

كونه مؤخراً ، ومثبتًا ، وغير ماضٍ ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[2] ، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾[3] .

وبخلاف : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ ﴾[4] ، وأجاز الأخفش والفراء

(١) أوضح المسالك ١/ ٣٤٤ ، ٣٤٥.
(٢) سورة إبراهيم آية ٣٩.
(٣) سورة النمل آية ٧٤.
(٤) سورة آل عمران آية ٢٣.

وتبعهما ابن مالك : إن زيدًا لقد قام ، لشبه الماضي المقرون بـ (قد) بالمضارع لقرب زمانه من الحال . وليس جواز ذلك مخصوصًا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء ، خلافًا لصاحب الترشيح .

قال الشيخ خالد [1] في شرحه : وهو خطاب الماردي ، حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على (قد) ، وادعى أن هذه الام الداخلة عليها لام جواب القسم ، والتقدير : إن زيدًا والله لقد قام . ووافقه على ذلك محمد بمسعود العزني .

وقال السيوطي [2]: « وذهب خطاب بن يوسف الماردي في الترشيح إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقًا ، لا مع (قد) ولا خاليًا عنها ؛ لأنه ليس له معنى اسم الفاعل . قال : وما سمع من ذلك فاللام فيه للقسم ، لا للابتداء .

قال خطاب [3] : « إن قلت : إن زيدًا قام ، أو قد قام ، لم يجز أن تدخل عليه اللام ؛ لأن الفعل الماضي ليس له معنى اسم الفاعل ، وهذا مما يضرب عنه لدقته .

ويجوز أن تقول : إن زيدًا لقام ، إذا جعلت اللام جوابًا ليمين محذوفة ، والمعنى : إن زيدًا والله لقد قام ، كما قال : - عز وجل : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [4] .

(١) التصريح ١/ ٢٢٣، توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٤٥ ، الجني الداني ١٦٣، مغني اللبيب ٢٥٢ ، شرح الأشموني مع الصبان ١/ ٢٨١.
(٢) همع الهوامع ٢/ ١٧٤ . (٣) تذكرة النحاة ٢٨٠.
(٤) سورة التين آية ٤ .

رأي خطّاب في « لاسيما ، وإلا أن يكون »

قال السيوطي[1] :عدَّ الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش ، وأبي حاتم ، والفارسي ، والنحاس ، وابن مضاء من أدوات الاستثناء «لاسيما» وقال خطاب [2]: وقد ألحق « لاسيما » بحروف الاستثناء جماعة من النحويين ، منهم الأخفش ، وأبو حاتم ، وابن النحاس ، وأضرب عن ذكرها في باب الاستثناء : سيبويه ، والمبرد . وما أرى لإلحاقها في باب الاستثناء وجهًا ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم ولاسيما زيدٌ . فمعناه : ولا مثل زيد فيمن جاءني ، فكأنك قلت :

لا يأتي مثل زيد . فإنما نفيت أن يكون أحد ممن جاءك شبهًا لزيد ، وعلعل زيدًا قد جاءك ، أو لم يأتك .

وقال خطاب [3]: ورأيت جماعة من النحويين : ألحقوا (إلا أن يكون) في عدد حروف الاستثناء ، وليس لها فيه حظ ، وإنما حروف الاستثناء (إلاَّ) .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر ، نحو : يا غلاميِ ، جاز في ست لغت .

---

(١) همع الهوامع ٣/ ٢٩١.
(٢) تذكرة النحاة ٢٩٨.
(٣) تذكرة النحاة ٢٩٦.

قال ابن هشام[1] : فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسر ، نحو :

﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾[2]، ثم ثبوتها ساكنة ، نحو : ﴿ يَا عِبَادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾[3] أو مفتوحة ، نحو : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾[4] ، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفًا ، نحو : ﴿يَا حَسْرَتَىٰ ﴾[5]، وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتراء بالفتحة ، كقوله :

* بِلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لوانيّ *

أصله بقولي : يا لَهْفَ .

ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيتها ، ويضم الاسم ، كما تُضم المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما فيه ألا يُنادي إلا مضافًا ، كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلي ، وقراءة آخر ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[6] .

قال خطاب[7] الماردي عن هذه اللغة الأخيرة : والخامسة قليلة رديئة، وهى : يا غلامُ ، بحذف الياء وبضم الميم ، وأنت تريد: يا غلامي . وهذا قبيح ؛ لأنه يلتبس المضاف بغيره ، كقولك : يا غلمُ ، إذا أزردت يا أيها الغلامُ .

وهذه لغة ذكرها أبو القاسم[8] الزجاجي ، ولم ينص عليها بالضم ، ولكن بعض شيوخنا كان يرويه بالضم ؛ج وذلك لا يصح ، والصواب:

---

(١) أوضح المسالك ٤/ ٣٧.
(٢) سورة الزمر آية ١٦.
(٣) سورة الزخرف آية ٦٨.
(٤) سورة الزمر آية ٥٣.
(٥) سورة الزمر آية ٥٦.
(٦) سورة يوسف آية ٣٣.
(٧) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٩.
(٨) كتاب الجمل للزجاجي ١٦٠.

يا غلامَ بالفتح فحذف الألف المنقلبة عن الياء ، كما حذف الياء في : يا غلامي ، وهى قليلة ؛ لأن الألف خفيفة والياء ثقيلة فجاز حذف الياء ، وقبح حذف الألف . انتهى .

فـ (خطاب) يضعف لغة الضم ويصفها بأنها قليلة رديئة قبيحة ، بل يخطئها ويصوب أن تكون بالفتح ، مع أن لغة الفتح عنده قليلة أيضًا.

والحق : أن لغة الضم التي أنكرها خطاب أجازها بعض النحاة بشرط أمن اللبس ، أي : ألا تستعمل فيما يكثر فيه النداء بالإضافة .

قال أبو حيان[1] : وأقلها : يا غلامُ . وقال الأستاذ أبو علي : وهذا إذا لم يلبس ، يعني بالمنادى المقبل عليه .

وقال ابن هشام اللخمي : يا غلامُ .أقبل ، لا يجوز على مذهب الجماعة ، إنما أجاز سيبويه الضم فيما يراد فيه الإضافة ، فميا كثر حتى إذا ضممته عُلم أن المراد فيه الإضافة .

بدل الاشتمال

اختلف النحاة في المشتمل في بدل الاشتمال على أقوال[2]:

ذهب الفارسي في أحد قوليه ، والرماني في أحد قوليه ، وخطاب المارديّ : إلى أن الأول مشتمل على الثاني . قال خطاب : ولا يجوز

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٨، ٥٣٩.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٤، وانظر هذه المسألة في كتاب ابن الباذش النحوي للدكتور دردير ص ٩٨ وما بعدها .

(سرني زيدٌ داره) ولا (أعجبني زيدٌ فرسُه) ولا (رأيت زيداً فرسَه) .
ويجوز :

(سرني زيدٌ ثوبُه) ، و(سرني زيدٌ قلنسوتُه) ؛ لأن الثوب يتضمنه جسده .

وذهب الفارسي في الحجة إلى أن الثاني مشتمل على الأول ، نحو: سُرِق زيدٌ ثوبُه .

وذهب المبرد ، والسيرافي ، وابن جني ، والرماني في أحد قوليه ، وابن الذش ، وابن أبي العافية ، وابن الأدرش : إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى المبدل ، فيكون إسناده إلى الأول مجازًا ، وإلى الثاني حقيقة ، إذ المسلوب في الحقيقة هو الثوب لا الرجل ، والمعجب هو العلم لا زيد .

أسلوب نِعْم وبِئس

يجوز في الفصيح (نِعْم الفتاةُ) في المدح ، و(بِئْس الفتاةُ) في الذم، بترك التاء فيهما ؛ لأن المراد بالفتاة فيهما الجنس ، وهو مؤنث مجازي.

و(أل) في الفتاة جنسية ، خلافًا لمن زعم أنها عهدية ومع كون الحذف حسنًا الإثبات أحسن منه [1].

---

(١) شرح الأشموني ص ٩٨ وما بعدها .

وفصل [1] خطاب في الترشيح فقال : يجوز نعم الجارية ، والأحسن التاء .

وتقول : بئست المرأتان أختاك ، وبئس المرأتان ، وبئس النساء أخواتك ، وقد يجوز : نِعمَ الزيدُ زيدُ بن حارثة ، ونعم العمرُ عمر بن الخطاب ، لأنك أردت واحداً من جماعة فصار جيداً حسنًا لكل من له هذا الاسم ، وكل معنى لا نظير له ، ولا هو واحد من جنس يشركه في اسمه فلا يجوز وقوع نِعْم ، وبئس عليه . ولوقلت : نعمت الشمس هذه، ونعم القمر هذا ، لم يجز من حيث حاز نِعْم الرجلُ ، فلو قلت : نعم الشمس هند ، ونعم القمر زيد ، جاز على التشبيه ، ولو قلت : نِعْم القمرُ ما يكون لأربع عشرة ، ونعمت الشمس السعود جاز ؛ لأنك أردت تفصيل أحوالها ، كما تقول : هذه الشمس حارة ، وهذه الشمس باردة ..

أسلوب حبذا

يقال في المدح (حبذا ، ويقال في الذم لا حبذا .

وقد اختلف في هذا التركيب (حبذا زيدٌ على أقوال :

فمذهب سيبويه أن « حبَّ » فعل ، و« ذا » فاعل . وأنهما باقيان على أصلهما .

---

(١) تذكرة النحاة ٢٨٥، ٢٨٦، ارتشاف الضرب ٣/ ١٧.

وقيل : رُكِّبا وغُلبت الفعلية لتقدم الفعل ، فصار الجميع فعلاً ، وما بعده فاعل .

وقيبل : رُكبا وغُلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسمًا مبتدأ وما بعده خبر . ولا يتغير « ذا » عن الإفراد والتذكير ؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل[1] .

فهذه ثلاثة أقوال . وذهب قوم منهم الأخفش ، وخطَّاب المارديّ إلى القول الثاني منها ، أي أن « حبّ» تركبت مع « ذا » وصار فعلاً ، والمخصوص هو الفاعل[2].

قال خطاب في الترشيح[3] : « ومَنْ زعم أن زيدًا بدل من « ذا » لزمه أن يقول : حبذان الزيدان ، وحبذه هند ، وهذا لم يقله أحدٌ علمِمناه . ولكن تقول : حبذا أخوك ، وحبذا أخواك ، وحبذا إخوتك ، وحبذا أخواتك ، وحبذا النساء الحسان . فهذا كله فاعل مرفوع بـ « حبذا» ، وهذا على لفظ واحد في ذلك لكه ؛ لأنه صار كالمثل ..

قال ابن[4] عقيل : ورُدّ بعدم النظير ، فلم يركب فعل من فعل واسم ، وبأنه دعوى بلا دليل .

واختلف النحاة أيضا في الاسم المنصوب بعد « حبذا » ، نحو

(١) أوضح المسالك ٣/ ٢٨٤، ٢٨٥.
(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٩.
(٣) تذكرة النحاة ٢٨٥.
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٤٢.

قولك : حبذا زيدٌ رجلاً . فذهب الأخفش والفارسي ، والربعي ، وخطاب ، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير ، سواء أكان ، سواء أكان جامدًا أم مشتقًا .

وأجاز الكوفيون ، بعض البصريين نصبه على التمييز .

أسلوب التعجب

للتعجب : صيغتان قياسيتان هما : ما أفْعلَه ، نحو : ما أحسن زيدًا، وأفعل به ، نحو : أحسنْ بزيدٍ .

ويبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية[1] شروط وهى :

أن يكون فعلاً : ثلاثيًا ، متصرفًا ، قابلاً للتفاضل ، غير مبني للمفعول ، تامًا ، مثبتًا ، وليس الوصف منه على وزن أفعل .

وفي هذا الموضوع مسائل تتعلق بآراء خطاب :

المسألة الأولى :

يشترط فيما يصاغ منه فعلا التعجب أن يكون ثلاثيًا ، فلا يبنيان من (دحرج) و(ضارب) و(استخرج) . إلاَّ ما كان على وزن « أفعل » فقيل يجوز مطلقًا ، وقيل : يمتنع مطلقًا ، وقيل يجوز إن كانت الهمزة

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ٢٦٥ ، وما بعدها . شرح الأشموني ٣/ ٢٢ .

لغير النقل ، نحو : ما أظلم الليل ، وما أقفر هذا المكان ! وشذهَ على هذين القولين : ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف ! وعلى الثلاثة: ما أتقاه ، وما أملأ القربة!

لأنها من اتّقى ، وامتلأت[1] .

قال خطاب : قد يتعجبون من لفظ الرباعي على غير قياس في قولهم:

ما أعطاه ، وما أولاه ، وما آتاه للمعروف! ولكنها شاذة ، والشاذ يحفظ حفظًا ولا يقاس عليه ، وقد شرحناها في كتاب الدلائل ، وفي كتاب الترجمة [2].

المسألة الثانية :

يشترط فيما بنيى منه فعلا التعجب ألاَّ يكون مبنيًا للمفعول ، فلا يبينان من نحو : ضُرِب ، لا يقال : « ما أضربَ زيدًا ! » وأنت تتعجب من الضرب الذي حلَّ به . وبعض النحاة يستثنى ما كان ملازمًا لصيغة (فُعِل) نحو : عُنيتُ بحاجتك ، وزُهى علينا . فيُجيز : ما أعناه بحاجتك ، وما أزهاه علينا ![3] .

وقال ابن مالك في التسهيل : وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ٢٦٦ ، شرح الأشموني ٣/ ٢١.
(٢) تذكرة النحاة ٢٩٢، ارتشاف الضرب ٣/ ٤٣.
(٣) كتاب الدلائل ، وكتاب الترجمة سبق ذكرهما في مصنفات خطاب التي لم تصل إلينا .

قال ابن عقيل في شرح التسهيل[1] قالوا: ما أشغله ! من شُغِل ، وما أجنه ! من جُنَّ ، في ألفاظ . وهو في التفضيل أكثر من التعجب ، كأزهى من ديك ، وأشهر من غيره ، وأشغل من ذات النحيين . واختار المصنف (يعني ابن مالك) أن نحو هذا وهو ما لا يلبس لا يقتصر فيه على السماع ، وهو مذهب خطاب المارديّ . والمصحح أنه لا يجوز إلا حيث سُمع ، وهو قول الجمهور .

فابن مالك مما تقدم تبع خطابًا في إجازة هذه المسألة بشرط أن اللبس ، قال خطاب[2] في الترشيح فإن قلت : ضُرِب زيدٌ ، لم يجز أن تقول فيه :

ما أضربَ زيدًا ! على أنه هو المخوف ، وما أحمى زيدًا على أنه هو المحمي لم يجز ذلك لالتباسه بالفاعل ، إلا أن يأتي من ذلك ما ليس فيه التباس . وقد ردّ على الرماديّ قوله :

ولا شِبْلَ أحمْيَ مِن غزالٍ كأنَّهُ

من الخوفِ والحراسِ في حَبْسِ ضَيْغمِ

ولا عيب فيه عند لقلة التباسه .

وقد جاء مثله لكعب بن زهير في مدحه لرسول الله - ﷺ - حيث يقول :

---

(١) المساعد ٢/ ١٦٢ ، ١٦٣، انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٨٧.
(٢) تذكرة النحاة ٢٩٣.

فلهو أخوف عندي إذا أكلمهُ

وقيل إنكَ مسلوب ومقتولُ

من ضيغم من ضراء الأُسدِ مخدرُه

في بطنِ عشر غيلٌ دونُهُ غيلُ

قال أبو حيان [1]:

وتبع ابن مالك خطابًا ، فقال : وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس ، نحو : ما أجنّه ، وما أبخته ، وما أشغفه !.

وهو في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب ، كأذهى من ديك ، وأشغل من ذات النحيين ، وأشهر من غيره ، وأعذر ، وألوم ، وأعرف ، وأنكر ، وأخوف ، وأرجى - من شُهر ، وعُذر ، ولُيم ، وعُرف ، ونُكر ، وخيف ، ورُجى ، وإذا لم يلبس فلا يقتصر فيه على السماع » بل يحكم باطراده في فعل التعجب ، وأفعل التفضيل . انتهى .

المسألة الثالثة :

أجاز ابن مالك[2] أن يبني فعلا التعجب من الأفعال التي يُدل على فاعلها بوزن (أفْعَل) مما يفهم جهلاً ، نحو : ما أحمقه ، وما أهوجه ، وما أرعنه وما أنوكه : حملاً على ما أجهله ! لتقاربهما في المعنى .

وقال في التسهيل : ومن فِعْل (أفْعَل) مُفْهِم عُسْرٍ أو جَهْل.

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٤٥ انظر : شفاء العليل للسلسيلي ٦٠٦ والهمع ٦/ ٤٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٨٨.

قال ابن عقيل [1] في شرحه كـ (حمق) و(رعن) ، و(لُدّ) إذا كان عسر الخصومة ، وإن كان مذكرها على (أفعْلَ) ومؤنثها على (فعلاء) ناسبت في المعنى : جهل وعسر ، فجرت في التعجب مجراها ، فقيل : ما أحمقه وأرعنه والدَّه ! وهو أحمقُ منه ، وأرعن وألدَّ . وأكثر المغاربة عدُّوا هذا في الشواذ .

وما ذكره المصنف ذكره خطاب المارديّ . وقال بعض المغاربة إنه يظهر من كلام سيبويه .

وقال خطاب في الترشيح [2] : وأما قوله : ما أحمقه ، وما أرعنه . وما أنوكه ، وما ألدَّه : من الخصم الألدّ ، فإنما جاز فيه هذا والاسم منه (أفعل) ، وهو في معنى العاهات ، والأدواء ؛ لأنهم أخرجوه عن معنى العلم ونقصان الفطنة ، وليس بلون ، ولا حلقة في الجسد ، و إنمكا هو كقولك : ما أنظره : تريد نظر الفكرة ، وما ألسنه : تريد البيان والفصاحة.

المسألة الرابعة :

يجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى (فَعُلَ) مضموم العين، فيصير غير متعد أيضًا ، نحو : ضرب زيدٌ ، في معنى (ما أضربه)، ولا يلزم فاعله أن يكون معرَّفًا بالألف واللام .

---

(١) المساعد ٢/ ١٦٣ ، وشفاء العليل ٦٠٦.
(٢) تذكرة النحاة ٢٩٢.

وإذا بنيته من فعال معتل اللام من ذوات الياء قلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها كـ (رُمُو) في قولك : رَمُو الرجل في معنى (ما أرماه!) ومن كلام العرب : لسَرُوَ الرجل ، في معنى : (ما أسراه)[1] .

وقد جعل ابن هشام هذه المسألة في باب (نعم ، وبئس) تبعًا لابن مالك ، فقال[2] : وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فإنه يجوز استعماله على (فَعُلَ) بضم العين إمّا بالإضالة كـ « ظرفَ» و(شَرُفَ) أو بالتحويل ، كـ (ضرب) ، (فهم) ثم يُجرى حينئذٍ مجرى نعم ، وبئس في إفادة المدح والذم ، وفي حكم الفاعل وحكم الخصوص ، تقول : فَهُمَ الرجلُ زيدٌ .. وهذا الذي كره ابن هشام من حكم هذا الفعل مع فاعله هو مذهب الفاسي وأكثر النحويين ، فيلحق بباب (نعم وبئس) ويثبت له جميع أحكامه .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه يجوز إلحاقه بباب التعجب ، فلا يلزم فاعله (أل) والإضمار .

قال الشيخ خالد : وهو الصحيح . وعلى هذا يجوز لك في فاعل (فَعُلَ) المذكور أن تأتي به اسمًا ظاهرًا مجردًا من (أل) ، وأن تجره بالباء الزائدة تشبيهًا بفاعل أفعَل في التعجب ، نحو : فَهُم زيد[3] .

قال أبو حيان[4] : وحكى الأخفش الاستعمالين له في الكبير عن

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٨٩.
(٢) أوضح المسالك ٣/ ٢٨٠.
(٣) التصريح ٢/ ٩٨.
(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٧.

العـرب ، تقول : حَسُنَ الرجل ، ولحسن زيدٌ ، في مـعنى : ما أحـسنه : ويبـدو أن خطابًا [1] في هذه المسـألة تبـع الفـارسي ، ورأيًا للأخـفش في إجراء هذا الفعل مجرى : نعم وبئس في أنه لا يقع إلا على ما فيه الألف واللام خاصة . حيث قال : « لـفعل الرجل » هذا البناء يضم فيه عين كل فعل وهو بمنزلة : نعم وبئس ، ولا يقع هذا الفعل في التعجب إلا على ما فيه الألف واللام خاصة في قول الأخفش ومن وافقه .

وقد رأيت في كتاب[2] المقتضب لأبي العباس المبرد : أنه يجيز كرمُ زيدٌ ، وشرف عمرُ - وهو يريد التـعجب - ثم يفصل خطاب في أحكام هذا الفعل ، وطريقة استعـماله من الأجوف والناقص ، ومن ذلك قوله : فإن كـان موضع لامـه واوًا تركتهـا على حالهـا واوًا ، أو ياءً قلبتـها واوًا لانضمام ما قبلها ، تقول من دعا ، وهجحا ، غزا : لدعو الرجل ، وهجُو الرجل ، وغـزو ، بضم العين ، وتقـول من رمى وقـضى : لرمُـو الرجل ، ولقضُو ، فتقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها . . .

المسألة الخامسة :

ذكر خطاب[3] أنهم استغنوا بقولهم (افعْعَلُ الفعْل فِعْلُه) للتعجب من الرباعي ، أو الألوان والعـاهات مما فقـد شروط بناء باب (فَـعُلَ) في التعجب .

---

(١) تذكرة النحاة ٢٩٢ ، ارتشاف الضرب ٣/ ٢٧.
(٢) المقتضب للمبرد ٢/ ١٤٩.
(٣) تذكرة النحاة ٢٨٣ ، همع الهوامع ٥/ ٤٤.

قال في الرشيح : فإن عجبت من الرباعي فصاعدًا أو الألوان والعاهات ، فإنهم عدلوا فيه عن الأصل في هذا البناء ، واستغنوا عنه بقولهم : افعَل فعلهُ ، تقول : أشدُّ الحمرة حمرتُه ، وأسرع الانطلاق انطلاقُه ، وأفحشُ الصمم صممه ، وتشدَّت الحمرة حمرتُه . فيرفعونه من حيث رفعوا : لكرم الرجل زيدٌ ولكنهم استغنوا عنه بما ذكرت لك .

من أسماء الأصوات

قال خطاب في الترشيح [1]: تقول للشيء إذا رضيته : بضخْ بَخع . ساكن الثاني لأنه معرفة . وبَخٍ بَخٍ . منون مكسور لالتقاء الساكنين وكذلك ما أشبهه من الأصوات الثنائية .

فإن كان[2] الصوت المحكي ثلاثيًا ساكن الوسط كسرت آخره لالتقاء الساكنين ولم تنونه إن أردت المعرفة ، وإن نكرت تونَّت ، تقول : قال الغراب نماقِ ، وقال الحجر طاقِ ، وقال الغزال ماءِ : تريد المعرفة ، ومعناه قال هذا الصوت بعينه .

وإن نكرت نونت فقلت : غاقٍ ، وطاقٍ ،و ماءٍ ، والمعنى : قال صوتًا يشبهه هذا . انتهى .

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ٢٠٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ٢١٨.

من أسماء الأفعال

من أسماء الأفعال (حيّ) بمعنى أقبل .

قال الرضي [1]: يعدهَي بعلى ، نحو : حيَّ على الصلاة ، أي : أقبل عليها . وعن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول :

حيَّهل الصلاة (ومعناه أئتوا الصلاة) وقد جاء متعديًا بمعنى (أئت) قال :

أنشأتُ أسْـألهُ ما بالُ رفقتِـه حَيَّ الحُمولَ فإنَّ الرَّكبَ قـد ذهبا

قال البغدادي [2]: وهو شـاهد على أن (حيَّ) جاء مـتعـديًا بمعنى أئت الحمول ، جمع حمل بالكسر . وهذه رواية[3] الجوهري في الصحاح وكذا رواه خطاب بن يوسف في كتاب الترشيح ، وقال :

أخذ يسأل غلامه : مـا بال الرفقة ؟ وأين أخذت ؟ ثم قال له : حيَّ الحمولَ يا غلام ، أي : ائتها وحثّها - انتهى .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٢ .
(٢) خزانة الأدب ٦/ ٧٢.
(٣) الصحاح مادة (هلل) .

تصويبات لغوية

ذكر خطاب أنه لا يجوز حذف (لا) من (ولا سيَّما) قال [1]: وقد أولعت به العامة ولا يوجد ذلك في شعر فصيح البتة ، وإنما يقول به المحدثون من الكتاب والشعراء ، وهو لحنٌ .

وقد ذهب أبو حيان مذهب خطاب فقال [2]: حذف (لا) من (لاسيما) إنما يوجد في كلام الأدباء المولدين ، لا في كلام من يحتج بكلامه - وفي الترشيح[3] تقول : لا آتيك ما أن في السماء نجمًا ، أي : ما دام أن في السماء نجمًا ، أو ما كان أنَّ ؛ لأن هذا من مواضع الفعل ، لأن (ما) تكون مع الفعل مصدرا ولا يكون الاسم صلة لـ « ما » .

ومن قال من أصحابنا إن (أن) فعل ماض من الأنين فقد غلط ؛ لأن النجم لا يئن . ويجوز عند أن يكون الأصل : ما عضنَّ شفي السماء نجمٌ ، أي : ما عرض . وأبدل من اتلعين همزة ؛ لأن الهمزة والعين يبدل بعضهما من بعض . انتهى .

رأيٌ في التضمين

تعرض لموضوع التضمين عدد من العلماء القدامى ، كما تعرض له بعض المتأخرين وتعريف التضمين : أن بؤدي فعل أو ما في معناه في

---

(١) تذكرة النحاة ٢٩٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/ ٣٣٠.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٥٢١.

التعبير مؤدى فعل آخر أو مـا في معناه فيعطي حكمه في التعدية واللزوم ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياس ال سماعي ، بشروط ثلاثة :

الأول : تحقيق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفـعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يلجأ للتضمين إلا لغرض بلاغي .

وقـد كـان لخطاب المـارديّ رأي في التـضـمين يتـعـلق بـبـاب ظن وأخواتها نقله السيوطي في موضوع « التضمين »[1] من الأشابه والنظائر جاء فيه :

وقال ابن هشـام في تذكرته : زعم قوم من المتـأخرين منهم خطاب المارديّ أنه يجوز تضمين الفـعل المتعدي لواحد مـعنى صيرَّ ، ويكون من باب (ظن) ، فأجاز : حفرت وسط الدار بئرًا ، أى : صيرَّت .

قـال خطاب : وليس (بئـرًا) تمييـزًا إذ لا يصلح لـ « مِنْ » . وكـذا أجاز : بـنيتُ الدار مسـجدًا ، وقطعت الثـوب قمـيصًـا ، وقطعت الجلد نعلاً، وصبغت الثوب أبيضَ ، وجعل من ذلك قول أبي الطيب :

---

(١) الأشابه والنظائر للسيوطي ١/ ٢٤٧ والهمع ٢/ ٢٢٠.

فمضيت وقد صبغ الحياءُ بياضها

لوني كما صبغ اللُجين العسجدا

أي : صير الحياء بياضها لوني ، أي : مثل لوني .

وقال أبو حيان [1]: والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٢١.

الخاتمة

بالنظر فيما تقدم في ثنايا هذا البحث ، وما تضمنه من مجهود متواضع نستطيع أن نقف على عدة نتائج أهمها ما يلي :

أولاً : أن كتاب الترشيح هذا لخطاب بن يوسف بن هلال الماردي وهذا اسم الكتاب ، وليس : التوشيح » كما ذكر بعض المؤرخين .

ثانيا : أن كتاب الترشيح لخطاب ، غير كتاب الترشيح لابن الطراوة.

ثالثًا : أن خطابًا الماردي ، وليس الماوردي ، ولا المرادي، ولا الماردين ، ولا الماريني وأن هذه التحريفات من أخطاء النسَّاخ .

رابعًا : أن خطابًا ترك مصنفات نحوية ، كثيرة أشار إليها علماء التراجم .

خامسًا : أن خطابًا كان كثير الاستدلال بآراء نحاة البصرة .

سادسًا : اعتمد خطاب على دليلين من أدلة الاحتجاج وهما : القرآن الكريم ، وكلام العرب .

سابعًا : رَفْض خطاب لبعض القراءات القرآنية الثابتة حيث إنها خالفت القياس النحوي الذي يراه .

ثامنًا : اهتمامه بالقياس والسماع مما جعله يوجه عليهما آراءه النحوية .

تاسعًا : تُعدّ مصنفات أبي حيان الأندلسي المصادر الأساسية التي كشفت القناع عن خطاب الماردي .

عاشرًا : كثرة العلماء الذين نقلوا عن خطاب مثل : المرادي ، وابن هشام ، ابن عقيل ، والشيخ خالد الأزهري ، والأشموني والسيوطي والبغدادي ، وغيرهم .

الحادي عشر : أن خطابًا قد عارض دريْود في كثير من المسائل النحوية وخطاأه في مواضع عدة .

أهم مصادر البحث

١- ارتشاف الضرب : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ مصطفى النمَّاس ، ط أولى .

٢- إشارة التعيين : عبد القاهر اليماني ، تحقيق د/ عبد المجيد دياب ، ط أولى .

٣- الأشباه والنظائر : السيوطي ، تحقيق د/ عبد العال سالم - مؤسسة الرسالة .

٤- إصلاح المنطق : ابن السكيت ، تحقيق أحمد شاكر ، وهارون ، دار المعارف الطبعة الثالثة . ١٩٧٠م .

٥- الأعلام : الزركلي - دار العلم للملايين .

٦- الاقتراح : للسيوطي ، تحقيق ، د: أحمد قاسم ١٩٧٦م .

٧- إنباه الرواة : للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ط أولى .

٨- أوضح المسالك : ابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط الخامسة بيروت .

٩- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل باشا البغدادي .

١٠- ابن الباذش النحوي ، د/ دردير أبو السعود ، ط أولى ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

١١- بغية الملتمس : الضبي ، دار الكاتب العربي ١٩٦٧م .

١٢- بغية الوعاة : السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط أولى حلبي .

١٣- البلغة : الفيروز آبادي ، تحقيق محمد المصري - دمشق .

١٤- التاريخ الأندلسي ، د/ عبد الرحمن الحجي ، دار القلم - دمشق ط الثانية .

١٥- التبيان في إعراب القرآن ، العكبير ، تحقيق علي البيجاوي ط الحلبي ١٩٧٦م .

١٦- تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٦- ١٩٨٦م .

١٧- التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهري ، دار أحياء الكتب العربية .

١٨-التكملة لكتاب الصلة : ابن الآبار نشره : عزت العطار مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .

١٩- توضيح المقاصد والمسالك ، ابن أم قاسم المرادي ، تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان ، ط ثانية مكتبة الكليات الأزهرية .

٢٠- الجمل للزجاجي ، تحقيق د. علي الحمد - مؤسسة الرسالة ط أولى

٢١- الجني الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تحقيق : طه محسن بغداد ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م .

٢٢- حاشية يس الحمصي على التصريح .

٢٣- خزانة الأدب ، البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي .

٢٤- الدر المصون ، السمين الحلبي ، تحقيق د/ أحمد الخراط ، دار القلم بدمشق الطبعة الأولى .

٢٥- شرح أبيات مغني اللبيب ، البغدادي ، تحقيق / عبد العزيز رباح وزميليه دار المأمون للتراث - دمشق .

٢٦- شرح الأشموني ، ومعه حاشية الصبان - دار إحياء الكتب العربية.

٢٧- شرح الكافية : للرضي .

٢٨- شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي ، منشورات جامعة أم القرى - ط أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

٢٩- شرح المفصل ، ابن يعيش - إدارة الطباعة المنيرية .

٣٠- شرح العليل في إيضاح التسهيل ، السلسيلي ، تحقيق د/ الشريف عبد الله البركاتي - ط أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣١- الصحاح : للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا .

٣٢- الصلة : ابن بشكوال ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م .

٣٣- ضياء السالك إلى أوضح المسالك : محمد عبد العزيز النجار ط أولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

٣٤- طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط أولى ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م .

٣٥- ابن الطراوة النحوي ، د. عياد البشيتي ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .

٣٦- كشف الظنون - حاجي خليفة .

٣٧- المحتسب : لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ط ثانية.

٣٨- معجم البلدان : ياقوت الحموي -دار صادر بيروت .

٣٩- معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة - بيروت .

٤٠- مغني اللبيب ، ابن هشام تحقيق د/ مازن المبارك وزميليه دمشق ط أولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

٤١- المقتضب : المبرد ، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمه - القاهرة .

٤٢- همع الهوامع : السيوطي تحقيق د/ عبد العال سالم - دار البحوث العلمية الكويت - ط أولى .